الفصـــل السادس

تحليل المنفعة

١ - المنفعة والقيمة

كل ما يحتاج إليه الإنسان يعتبر نافعاً ، ولكن ليس كل شيء نافع يكون بالضرورة ذا قيمة ، فالقيمة إذن صفة ملازمة للندرة.

فالسلع الحرة أو السلع غير الاقتصادية هى السلع المتوفرة بدرجة تكفى إشباع كل من يطلبها أى هى ما كانت ليست نادرة ، والسلع الحرة على هذا الأساس هى السلع التى تتمتع بالمنفعة دون القيمة ، فالهواء له منفعة كبيرة ولكن لن تكون له قيمة فى المعنى الاقتصادى ما لم يدفع فى الحصول عليه ثمن ، فما من أحد من الناس يطلب الهواء فى الظروف العادية إلا ووجده بالكميات التى يريدها فى حين أن سلعة أخرى كالماس مثلاً لها منفعة صغيرة بالنسبة لعامة الناس ، ومع ذلك فإن لها قيمة كبيرة لأنها نادرة وليس من السهل الحصول عليها إلا بكميات ضئيلة جداً.

ومن هذا يمكن أن نخلص إلى أن المنفعة ظاهرة ترتبط بالحاجة بصلة وثيقة، بينما ترتبط القيمة بالندرة كل الارتباط ، أى أن العلاقة بين المنفعة والقيمة قد لا تكون دائما موجبة ، وإذا كانت الحاجة هى التى تخلق المنفعة ، وإذا كانت المنفعة هى التى تحمل للسلعة قيمة ، فإن هذه القيمة تتوقف على مدى وفرة السلعة أو ندرتها.

٢ - قانون تناقص المنفعة

يقرر هذا المبدأ أن المنفعة (أو الإشباع) التى يحصل عليها المستهلك من أى سلعة ما تتناقص كلما زادت الكمية التى يستهلكها من هذه السلعة.

ومعنى هذا أن المستهلك يحصل على إشباع أكبر ، أو منفعة أكبر من الوحدة الأولى التى يستهلكها من سلعة معينة عن تلك التى يحصل عليها من السلعة الثانية ، ومن الثانية أكثر من الثالثة وهكذا ، ومن هذا ينتج أنه إذا كان الثمن مرتفعا فإنه يشترى فقط كمية ضئيلة من السلعة تعطى إشباعا كافيا يبرر دفع ذلك الثمن المرتفع. ولكن إذا انخفض الثمن فإنه يشترى وحدات إضافية حتى تتكافأ منفعة

السلع مع منفعة النقود ، ومن ثم فانه يحصل على كمية اكبر من السلع كلما انخفض الثمن .

وبما أن جدول الطلب هو ذلك الجدول الذى يصور لنا الكميات المستهلكة عند كل ثمن - لأى سلعة ما - أى كميات السلع التى يطلبها المشترون المختلفون فى السوق ، فإنه يترتب على ذلك أن هذا الجدول ستزيد فيه الكميات كلما إنخفض الثمن وتقل فيه الكميات كلما ارتفع الثمن .

ويمكن توضيح فكرة تناقص المنفعة إذا تصورنا حالة رجل مسافر فى الصحراء إشتد به العطش فى يوم شديد الحرارة ثم تداركته قافلة مارة بالطريق فاستقاهم ماءاً ، فأعطوه كوبة ماء . لا شك أن هذا المسافر سيتناول الماء على جرعات حتى يروى ظمأه ، ثم يتركه إلى غيره من الشراب .

لو أمكن لنا أن نتصور مقدار ما تهبه الجرعة الواحدة من إشباع ، نجد أن الجرعة الأولى تعطى له إشباعاً كبيراً جداً قد يصعب قياسها ، ولذا تكون منفعتها كبيرة جداً ، فإذا أخذ الجرعة الثانية فإنها ستكون بلا شك أقل من الأولى ، ثم تقل منفعة الجرعة الثالثة والرابعة وهكذا حتى الجرعة السابعة . وهنا يجد الرجل نفسه يرفع الكوبة من فمه آلياً دون أن يشعر لأن ظمأه قد ارتوى ، وقد يجد أن الاستمرار فى الشرب قد يسبب له ضرراً فيمتنع عن الشرب ، ولو تصورنا أن الكوبة قد كانت تتكون من عشر جرعات فإن الجرعة السابعة تكون حداً فاصلاً عند هذا المسافر فى هذه اللحظة بالذات بين النفع الذى يعود عليه من شرب الماء والضرر الذى يترتب عليه ، هذا الحد الفاصل يطلق عليه اسم المنفعة الحدية .

ويمكن تصوير هذه الفكرة بيانياً باستخدام المستطيلات (الهستجرام) كما يتضح من الشكل التالى :

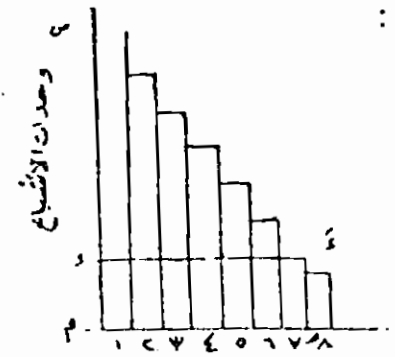

شكل رقم (١) وحدات الجرعات المتتابعة

فى هذا الشكل نفرض ان م س (الإحداثى السينى) يمثل وحدات جرعات الماء ، م ص (الإحداثى الصادى) يمثل الإشباع من كل جرعة. ومن هذا الرسم نلاحظ أن المنفعة التى تعود عليه من الجرعة الأولى كبيرة جداً يصعب قياسها ثم تتوالى المستطيلات فى الانخفاض كلما انتقلنا من الوحدة الأولى إلى الوحدة الثانية ، إلى الثالثة وهكذا. أى أنه بالرغم من أن مقدار كل جرعة تساوى مقدار الجرعة السابقة [1] فإن المنفعة التى تعود عليه من الجرعة الثانية أقل من منفعة الجرعة الأولى بالنسبة لهذا المسافر ، فى هذا الوقت بالذات ، والإشباع الذى تهبه الجرعة الثالثة أقل من الثانية ، وهكذا حتى يصل إلى الجرعة السابعة. وهنا يرفع الكوبة من فمه فلا يحصل على الجرعة الثامنة. فالجرعة السابعة إذن هى الجرعة التى تمثل حد الإشباع الذى يكتفى عنده بهذا القدر من الماء. ومن ثم فإن هذه الجرعة بالنسبة له هى الوحدة الحدية.

وبما أن منفعة الجرعة الأخيرة هى التى تقرر أهمية الجرعات الأخرى ، وإذا كان هناك ثمن مقابل هذه الجرعات ، فإنه لن يدفع ثمناً للجرعة الأخير أكثر من م د وتمثل المساحة م د د هـ الثمن الكلى الذى يدفع للحصول على هذه الجرعات على أساس ثمن الجرعة الأخيرة. أو بعبارة أخرى إذا اعتبرنا المنفعة التى تعود عليه من الحصول على وحدة واحدة هى المنفعة المكتسبة ، فإن الثمن يمثل المنفعة المضحى بها. وتمثل هذه المساحة المنفعة المضحى بها الكلية.

وإذا أمكن لنا أن نتصور أن هذه الوحدات من الإشباع متناهية فى الصغر بحيث نمثلها بإحداثيات متقاربة ، فإننا سننتهى إلى خطوط متلاصقة متناقصة ، فإذا وصلنا رؤوس هذه الخطوط بعضها ببعض فيكون لدينا منحنى يمثل تناقص المنفعة كما يتضح من الشكل التالى :

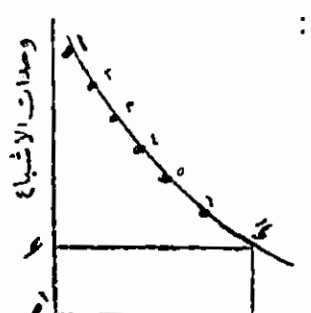

شكل رقم (٣) وحدات الجرعات المتتابعة

---

[1] نفترض هنا ان وحدات الجرعات من الماء متساوية ، أى ليس هناك جرعة أكبر من الأخرى.

٣ - المنفعة الحدية : Marginal Utility

مما سبق يمكن أن نستخلص أن المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من الوحدة الأخيرة من السلعة هى المنفعة التى تمثل حد الإشباع ، وتسمى بالمنفعة الحدية.

يمكن تعريف المنفعة الحدية بأنها الحد الفاصل بين أن تكون السلعة نافعة أم ضارة.

وقد وضع الاقتصاديون قاعدة عامة ، وهى أن المنفعة الحدية يجب أن تغطى الثمن ومعنى ذلك أن المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من الوحدة الأخيرة (أو الوحدة الحدية) للسلعة يجب على الأقل أن تتساوى مع المنفعة التى يفقدها بإنفاق نقوده على هذه الوحدة من السلعة.

إن النقود فى حد ذاتها ليست لها منفعة ، وإنما منفعتها بما تستحوذ عليه من سلع ، ومعنى ذلك أن المستهلك عندما يوزع نقوده على الاستعمالات المختلفة يجب أن يحصل من انفاقه القرش الأخير على سلعة معينة على منفعة تعادل منفعة هذا القرش على الأقل.

٤ - المنفعة الكلية :

رأينا من الشكل رقم (١) أن هذه المستطيلات تمثل الإشباعات المتتالية لكل جرعة من الجرعات. فإذا جمعنا هذه الجرعات جمعاً أفقياً نحصل على الإشباع الكلى من الماء.

هذا الإشباع الكلى يمثل لنا المنفعة الكلية للماء ، أى أن المنفعة الكلية هى مجموع مساحات المستطيلات السبع التى تمثل الإشباعات المختلفة التى يحصل عليها المسافر من جرعات الماء. أو بعبارة أخرى هى مجموع المنافع الحدية. وعلى ذلك يمكن حساب المنفعة الكلية من المنفعة الحدية أو العكس ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١)

المنافع الحدية والكلية للوحدات المتتابعة

وحدات الجرعة من الماء	المنفعة الحدية لجرعات الماء	المنفعة الكلية لجرعات الماء
	مقيسة بوحدات المنافع	
١	٤٠	٤٠
٢	٣٠	٧٠
٣	٢٣	٩٣
٤	١٨	١١١
٥	٣	١٢٤
٦	١٩	١٣٤
٧	٧	١٤١

لو تصورنا فى المثال السابق أن المسافر قوم المنفعة الحدية للجرعة الأولى من الماء بأربعين وحدة من وحدات المنافع ، وقوم المنفعة الحدية للجرعة الثانية بـ ٣٠ وحدة ، والثالثة بـ ٢٣ ٠ وهكذا كما يتضح من الجدول رقم (١) السابق فإن المنفعة الكلية للوحدة الأولى تكون ٤٠ وحدة ، والمنفعة الكلية للوحدتين الأولى والثانية ، تكون (٤٠ + ٣٠) والمنفعة الكلية للسبع جرعات تكون ١٤١ وهى مجموع المنافع الحدية كما أشرنا من قبل٠

على أنه يمكن حساب المنفعة الحدية من المنفعة الكلية إذا عرفنا المنفعة الحدية بأنها الإضافة إلى المنفعة الكلية نتيجة إضافة منفعة حدية واحدة٠ فإذا كانت المنفعة الكلية للوحدتين الأوليتين ٧٠ وحدة من وحدات المنافع ، وإذا عرفنا أن المنفعة الكلية للوحدة الأولى هى ٤٠ وحدة فإنه يمكن استنتاج المنفعة الحدية للوحدة الثانية بطرح ٤٠ من ٧٠ أى :

$$\frac{٧٠ - ٤٠}{١} = ٣٠$$

وكذلك إذا أردنا معرفة المنفعة الحدية للوحدة السابعة ، فإننا نطرح ١٣٤ من ١٤١ ونقسم على واحد لأن الإضافة هنا هى وحدة واحدة أى :

$$\frac{١٤١ - ١٣٤}{١} = ٧$$

٥ ـ فائض المستهلك :

لو تصورنا ان المنافع الكلية التى تعود على مستهلك معين من استهلاكه لأربع كوبات من اللبن وهى على التوالى ١٠ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ وأن ثمن الوحدة من كوبة اللبن هى ٣ قروش وإذا فرضنا أن منفعة القرش تساوى وحدة واحدة من وحدات المنافع ، فإننا يمكن أن نصور عدد الوحدات التى يستهلكها هذا الشخص كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢)

(وحدات المنفعة مقدرة بالنقود)

ثمن الكوبة من اللبن بالقرش	الكمية المشتراه	الكمية الكلية	المنفعة الحدية	المنفعة المضحى بها الحدية	فائض المستهلك بالنسبة للوحدة الواحدة	المنفعة المضحى بها الكلية	فائض المستهلك الكلى
٣	١	١٠	١٠	٣	٧	٣	٧
٣	٢	١٥	٥	٣	٢	٦	٩
٣	٣	١٨	٣	٣	٠	٩	٩
٣	٤	٢٠	٢	٣	ـ١	١٢	٨

ويمكن تعريف فائض المستهلك بأنه الفرق بين ما كان المستهلك مستعدا لدفعه وبين ما دفعه فعلا٠ ففى المثال السابق نجد أنه كان مستعدا لأن يدفع فى الكوبة الأولى ١٠ قروش ، بينما لم يدفع فيها إلا ثلاثة قروش ، أى أنه لم يضح إلا بثلاثة قروش فى حين أن المنفعة المكتسبة ١٠ ، فيكون ما حصل عليه زيادة على ما ضحى به هو ٧ وحدات من المنافع٠ هذه الزيادة بين المنفعة الكلية المكتسبة ، والمنفعة الكلية المضحى بها يطلق عليها " فائض المستهلك " وعندما يشترى الكوبة الثانية فانه يقدر لها منفعة حدية بخمس وحدات من المنافع ، ومن ثم فيكون قد إكتسب وحدتين من استهلاكه لهذه الكوبة الثانية ، فإذا أضفنا هاتين الوحدتين إلى السبع وحدات السابقة فإن فائض الإشباع الذى استمتع به هذا الشخص من استهلاكه للوحدتين يكون (٧ + ٢) ، وقد حسبت فى الجدول السابق بجمع المنفعة المضحى بها للوحدتين وهى (٣+٣) وطرحها من المنفعة الكلية لهاتين الوحدتين ١٥ (١٠+٥)٠

اما بالنسبة للوحدة الثالثة فإن المنفعة الحدية التى يحصل عليها المسافر من هذه الوحدة تعادل فى نظره المنفعة المضحى بها ، وهى تعادل ثمن كوبة من اللبن ، ومن ثم فإنه لن يحصل منها على اى فائض أى أن فائض المستهلك بالنسبة لهذه الوحدة يساوى صفر ، ومن ثم يبقى فائض المستهلك بالنسبة للثلاثة وحدات ٩ ، كما كان بالنسبة للوحدتين السابقتين (١٨ - ٩)٠

فإذا زاد استهلاكه بوحدة إضافية أخرى ، أى إذا أراد أن يحصل على الوحدة الرابعة فإن المنفعة المكتسبة الحدية ستكون أقل من المنفعة الحدية المضحى بها ولذلك لا يأخذها ويتوقف عند الوحدة الثالثة بحيث تتعادل المنفعة الحدية المكتسبة مع المنفعة الحدية المضحى بها أو عندما يكون الفائض بالنسبة للوحدة الواحدة صفراً أو عندما يكون الفائض الكلى أكبر ما يمكن٠

ويمكن تصوير فائض المستهلك بيانياً باستخدام المستطيلات كما يتضح من الشكل التالى٠

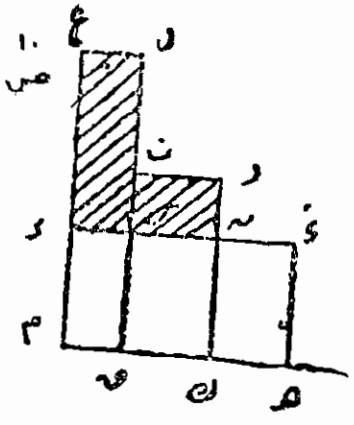

شكل رقم (٣)

ففى هذا الشكل المستطيل الأول م ع ل ق المنفعة المكتسبة من الكوبة الأولى وهى ١٠ وحدات من المنفعة٠ فى حين أن المساحة م د ر ق تمثل المنفعة المضحى بها وهى تساوى ٣ وحدات من المنفعة المضحى بها (أو ثمن السوق) والمسافة المظللة د ع ل ر تمثل فائض المستهلك عن الوحدة الأولى وهى فى هذا المثال ٧ (١٠ - ٣) أو م ع ل ق - م د ر ق ٠

والمستطيل الثانى ق ت و ك يمثل المنفعة المكتسبة من الكوبة الثانية فى حين ان المسافة ق ر ن ك تمثل المنفعة المضحى بها للحصول على هذه الوحدة الثانية. والمسافة المظللة ر ت و ن تمثل فائض المستهلك من الوحدة الثانية.

والمستطيل الثانى ق ت و ك يمثل المنفعة المكتسبة من الكوبة الثانية فى حين أن المسافة ق ر ن ك تمثل المنفعة المضحى بها للحصول على هذه الوحدة الثانية والمسافة المظللة ر ت و ن تمثل فائض المستهلك من الوحدة الثانية.

والمستطيل الثالث ك ن د هـ تمثل المنفعة المكتسبة من الوحدة الثالثة وهى تساوى نفس المسافة التى تمثل المنفعة بها. ومن ثم فلا يكون هناك فائض من هذه الوحدة فإذا جمعنا مساحتى المستطيلين د ع ل ر + ر ت و ن ، فإن هذه المسافة تساوى مجموع فائض المستهلك وهى ٩ + صفر = ٩ .

٦ - حد الإشباع :

وجدنا من هذه الدراسة أن كل فرد يسعى إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن له. وإن هدف الحصول على أكبر إشباع ممكن يمثل غاية ما يريد أن يصل إليه الفرد فإن هذا الهدف للجماعة يمثل الوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهة الاقتصادية.

وهذا الحد يختلف من شخص لآخر ، ومن مجتمع إلى آخر ، فحد الإشباع بالنسبة للرجل الظمآن أن يرتوى من العطش ، وحد الإشباع للرجل الجائع ، أن يجد ما يسد رمقه وحد الإشباع بالنسبة للطالب أن يكمل دراسته ، وبالنسبة لمن أكمل دراسته أن يجد عملاً ، وكذلك بالنسبة للدول ، فالمجتمع المتخلف يجد أن حد الإشباع هو الوصول بمستوى معيشة الأفراد إلى مستوى إشباع الفرد فى الدول المتقدمة ، فى حين تتطلع الدول المتقدمة إلى مستوى أعلى ، وهكذا. وطالما أن الحاجات متعددة ومتنافسة ، والموارد محدودة فإن حد الإشباع يتكيف تبعاً لإمكانية الحصول على هذه الموارد فإذا ما تحسنت الظروف وأصبحت الموارد أكثر تيسيراً، فإن حد الإشباع يرتفع إلى درجة أعلى ، أما إذا كانت الموارد محدودة جداً وفى غير إمكانية الفرد أو المجتمع أن يحصل عليها ، فإن نظرة الأمل تضيق ، ويرضى الإنسان بأقل القليل كحد للإشباع ، ومتى كانت الموارد بهذه القلة ، فإنه لابد وأن يضحى ببعض الحاجات ليشبع حاجات أخرى يرى أنها أكثر أهمية عن الحاجات الأولى. ومن ثم فإنه يمكن أن نخلص من ذلك أن حد الإشباع ليس حداً ، ثابتاً وإنما

هو يتغير بحسب ما تمليه الظروف . اى ان حد الإشباع مسألة نسبية وليست مسألة جامدة.

٧ - توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية :

يقصد بالتوازن الوصول إلى وضع يكون فيه تعادل بين طرفين بحيث يتحقق فيه التعادل المستقر كما يحدث بالنسبة لكفتى الميزان عندما يكون قب الميزان قائما وعندما تبسط الكفتان على مستوى واحد. ويقصد بالتوازن فى المعنى الاقتصادى عندما تتعادل المنافع الحدية المكتسبة والمضحى بها. فنقول أن المستهلك يكون فى حالة توازن عندما تتعادل المتقعة الحدية للوحدة الأخيرة من السلعة التى يشتريها مع الثمن السائد فى السوق. أى مع المنفعة الحدية المضحى بها ويشرط تعادلهما معا مع المنفعة الحدية للنقود. وعند مناقشتنا لتحليل توازن المستهلك لابد أن نشترط شرطا جوهريا وهو بقاء الأشياء الأخرى ثابتة ، ويقتضى ذلك إفتراض :

١- ثبات الدخل.
٢- ثبات أثمان السلع الأخرى.
٣- ثبات أذواق المستهلكين.

والتوازن بهذا المعنى يعنى تعادل المنافع الحدية عند أقصى إشباع ممكن ، أو بعبارة أخرى الوصول إلى حد الإشباع الأوفى.

وإذا كان من الممكن أن نقرر أن المنفعة الحدية لكمية معينة من أى سلعة ما تتناقص كلما زاد ما يتملكه الفرد من هذه السلعة فى وقت معين ، فإن قياس هذا التدرج فى التناقص قياسا دقيقا ، ليس من السهولة بمكان طالما لم يتوافر لدينا المعايير الدقيقة لقياسه ، ولذلك كان لابد من الالتجاء إلى المقارنة أو المفاضلة بين كل سلعة وغيرها من السلع. ولإمكان إجراء مثل هذه المقارنة أو المفاضلة لابد من توفر شىء من المعرفة عن :

١- الحاجات التى يريدها.
٢- سلم تفضيل هذه الحاجات.
٣- أنواع السلع أو الخدمات التى تكفل إشباع هذه الحاجات.
٤- كمية الموارد اللازمة لإنتاج كل من هذه الحاجات.

بعد هذه المقدمة سنتناول شرح توازن المستهلك فى ظل الاقتصاد النقدى.

أولاً : كيف يتحدد توازن المستهلك بالنسبة لمشترياته من سلعة واحدة ؟

" أى إيجاد الكميات التى يشتريها من كل سلعة عند الأثمان السائدة فى السوق حتى يتحقق بذلك أكبر منفعة ممكنة ".

١- لو أمكن لنا أن نصور/ المنافع الحدية التى يحصل عليها مستهلك معين من استهلاكه لوحدات متتابعة من سلعة معينة كسلعة اللبن فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

الوحدات	المنفعة الكلية المكتسبة	المنفعة الحدية المكتسبة
١	١٠٠	١٠٠
٢	١٥٠	٥٠
٣	١٨٠	٣٠
٤	١٠٠	٢٠
٥	٢١٥	١٥
٦	٢٢٠	٥

٢- وإذا فرضنا أن ثمن الوحدة من هذه السلعة فى السوق ٢٠ قرشاً وأن منفعة القرش الواحد تساوى وحدة واحدة من وحدات المنافع. فإن المنفعة الحدية المضحى بها فى هذه الحالة = ٢٠ × ١ = ١٠ وحدات من وحدات المنافع.

٣- فإذا وضعنا المنافع الحدية المكتسبة والمنافع الحدية المضحى بها فى جدول واحد نحصل على وضع التوازن كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٤)

وحدات السلعة	المنفعة الحدية المكتسبة	المنفعة الحدية المضحى بها
١	١٠٠	٢٠
٢	٥٠	٢٠
٣	٣٠	٢٠
٤	(٢٠)	(٢٠)
٥	١٥	٢٠
٦	٥	٢٠

فى هذه الحالة نجد أن توازن المستهلك يكون عند الوحدة الرابعة ، إذ عند هذه الوحدة تتعادل المنفعة الحدية المكتسبة مع المنفعة الحدية المضحى بها.

القاعدة إذن هى :

مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة ، يكون المستهلك فى حالة توازن بالنسبة لسلعة واحدة فى ظل الاقتصاد النقدى ، عندما تكون المنفعة الحدية المكتسبة معادلة المنفعة الحدية المضحى بها.

أى إذا كانت م ح المكتسبة = م ح المضحى بها.

اشتقاق منحنى طلب المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية

فيما يلى جدول يبين المنافع الكلية التى يستمدها مستهلك معين من استهلاكه لسلعة ما.

الوحدات	١	٢	٣	٤	٥	٦
م . ك	١٠٠	١٨٠	٢٥٠	٣١٠	٣٥٠	٣٨٠

نبدأ فى إيجاد المنافع الحدية.

الوحدات	١	٢	٤	٥	٦
المنافع الحدية	١٠٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٣٠

لو فرضنا أن الثمن ١٠٠ وأن منفعة القرش = وحدة واحدة من وحدات المنافع فإن هذا المستهلك يشترى وحدة واحدة فقط.

وإذا انخفض الثمن إلى ٨٠ قرشاً فإنه يشترى وحدتين ، وإذا انخفض إلى ٧٠ قرشاً يشترى ٣ وحدات وهكذا.

ويمكن تقدير جدول طلب الفرد على النحو التالى :

جدول رقم (٣)

الثمن	الكمية المطلوبة
١٠٠	١
٨٠	٢
٧٠	٣
٦٠	٤
٥٠	٥
٣٠	٦

وتصوير هذا الجدول بيانيا يخرج إلينا الشكل الآتى :

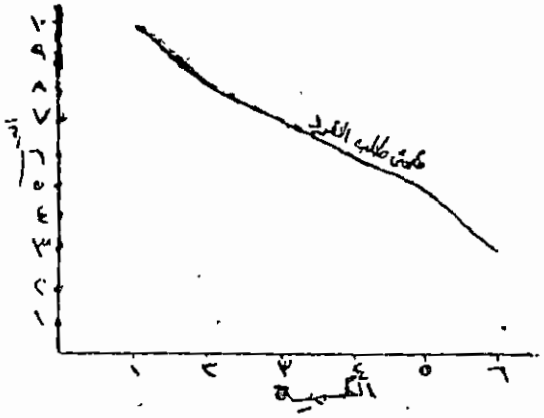

شكل رقم (٤)

يلاحظ أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين دلالة على زيادة الكمية كلما انخفض الثمن وهو مشتق من فكرة تناقص المنفعة الحدية بزيادة الوحدات المستهلكة.

منحنى طلب السوق :

اذا كان هناك اكثر من مستهلك فاننا نجمع طلب الأفراد فيكون هو طلب السوق .

طلب السوق إذن هو مجموع طلب الأفراد ويأخذ نفس شكل منحنى طلب الفرد كما يتضح من الشكل الآتى :

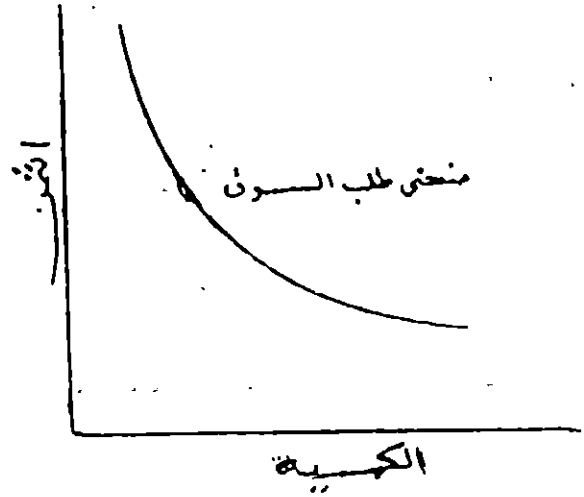

شكل رقم (٥)

ثانياً : توازن المستهلك عند أكثر من سلعة واحدة :

يحقق المستهلك توازنه باستهلاك سلعة واحدة عندما تتعادل المنفعة الحدية المكتسبة مع المنفعة الحدية المضحى بها ، وذلك يحقق له فى نفس الوقت أقصى إشباع ممكن ، ولكن الإنسان لا يقتصر عادة على إستهلاك سلعة واحدة وإنما يستهلك عددا كبيراً من السلع وهو عندما يحاول توزيع دخله المحدود من هذه السلع انما يريد أن يحصل منها على أقصى إشباع ممكن .

والقاعدة المتبعة فى تحقيق التوازن فى هذه الحالة لا تخرج عن القاعدة العامة وإنما هى إمتداد فى التطبيق لها .

ويكون أساس التوازن فى هذه الحالة هى عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أثمانها مع بعضها البعض ومع المنفعة الحدية للنقود فى نفس الوقت . أى أن التوازن يتم عندما :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن السلعة}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة جـ}}{\text{ثمن السلعة جـ}} =$$

المنفعة الحدية للنقود

ويمكن توضح ذلك بالمثال التالى :

أ - لو فرضنا أن مستهلك معين ينفق دخله اليومى وقدره ١١٠ قرشا على سلعتين أ ، ب .

ب - وإذا كانت المنافع الكلية المسندة منها هى كما فى الجدول الآتى :

جدول رقم (٦)

وحدات السلعة		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
المنفعة الكلية لـ أ		٤٤	٨٤	١٢٠	١٥٢	١٨٠	٢٠٤	٢٢٤	٢٤٠	٢٥٢	٢٦٠
المنفعة الكلية لـ ب		٣٥	٦٧	٩٢	١١٤	١٣٤	١٥٠	١٦٣	١٧٢	١٨٠	١٨٤

جـ - وإذا كانت أثمان السلعتين على التوالى ١٠ ، ٥ قروش .

د - وإذا كانت المنفعة الحدية للنقود = ٢

فإننا نحصل على توازن المستهلك باتباع الخطوات التالية :

١ - إيجاد المنافع الحدية لكل من السلعتين أ ، ب .

٢ - تقسم المنافع الحدية للسلع أعلى ثمن السلعة أ وهى = ١٠ ثم تقسم المنافع الحدية للسلعة ب على ثمن السلعة ب وهى = ٥

٣ - نطبق القاعدة الآتية لإيجاد التوازن .

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{م ح ب}}{\text{ثمن ب}} = \text{م . ح للنقود}$$

ويمكن شرح هذا المثال باستخدام الجدول الآتى :

جدول رقم (٧)

الوحدات (١)	م ك أ (٢)	م ك ب (٣)	م ح أ (٤)	م ح ب (٥)	م ح أ ١٠ (٦)	م ح ب ٥ (٧)
١	٤٤	٣٥	٤٤	٣٥	٤ر٤	٧
٢	٨٤	٦٧	٤٠	٣٢	٤	٦ر٤
٣	١٢٠	٩٢	٣٦	٢٥	٣ر٦	٥
٤	١٥٢	١١٤	٣٢	٢٢	٣ر٢	٤ر٤
٥	١٨٠	١٣٤	٢٨	٢٠	٢ر٨	٤
٦	٢٠٤	١٥٠	٢٤	١٦	٢ر٤	٣ر٢
٧	٢٢٤	١٦٣	٢٠	١٣	٢	٢ر٦
٨	٢٤٠	١٧٣	١٦	١٠	١ر٦	٢
٩	٢٥٢	١٨٠	١٢	٧	١ر٢	١ر٤
١٠	٢٦٠	١٨٤	٨	٤	٠ر٨	٠ر٨

لو نظرنا إلى هذا الجدول نلاحظ أكثر من رقم متساوى فى خانتى ٦ ، ٧ وهى خانتى

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{ثمن أ}} \quad ، \quad \frac{\text{م ح ب}}{\text{ثمن ب}}$$

هذه الأرقام على سبيل المثال هى ٤ر٤ ، ٤ ، ٢ر٣ ، ٢ ، ٨ر٠ لكن حيث أن القاعدة تنص على أن التوازن يتم عندما

$$\frac{\text{م ح لـ أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{م ح لـ ب}}{\text{ثمن ب}} = \text{م ٠ ح للنقود}$$

وحيث أن المنفعة الحدية للنقود = ٢

∴ التوازن يكون عندما يحصل المستهلك على ٧ وحدات من السلعة أ ، ٨ وحدات من السلعة ب٠ وبمراجعة شرط الدخل نجد أن هذه الكميات تحقق شرط التوازن وشرط الدخل أيضا حيث أن ٧ × ١٠ + ٨ × ٥ = ٧٠ + ٤٠ = ١١٠ قرشا فى نفس الوقت٠

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{م ح د ب}}{\text{ثمن ب}} = \text{م ح للنقود}$$

$$\frac{٢٠}{١٠} = \frac{١٠}{٥} = ٢$$

ملاحظة : يمكن أن نكتفى عند ذكر الفروض بذكر الدخل فقط أو المنفعة الحدية للنقود فقط حيث أن وجود أحدهما يغنى عن الآخر .

٨ - الأحوال التى لا يسرى فيها قانون تناقص المنفعة :

أشرنا إلى أن مبدأ تناقص المنفعة الحدية يقول أن المنفعة الحدية التى يحصل عليها المستهلك من أى سلعة تتناقص كلما زادت الكمية من هذه السلعة ، ولكن إلى أى مدى يعتبر هذا المبدأ صحيحاً . إن هذا المبدأ وإن كان صحيحاً من واقع التجربة بصفة عامة إلا أنه لا يعتبر صحيحاً فى الأحوال الآتية :

١- تغير ظروف المستهلك .
٢- عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب .
٣- ظهور استعمالات جديدة للسلعة .
٤- حالة تكامل السلع مع بعضها البعض .

وسنتناول كل حالة من الحالات بشىء من التفصيل .

١ - تغير ظروف المستهلك

الظواهر الاقتصادية ليست ظواهر ثابتة وإنما هى مسائل نسبية لا تستقر على حال لفترة طويلة ، تختلف من شخص لآخر ، لأنها لا تتخذ فى فراغ . وكذلك فإن المنفعة باعتبارها إحدى الظواهر الاقتصادية ، ليست ظاهرة جامدة ، وإنما هى ظاهرة نسبية أيضاً وهى ليست مسألة موضوعية ، وإنما هى شخصية تتعلق بمزاج الفرد . ومن المعلوم أن الفرد لا يستقر على أى حال إنما يتأثر بالبيئة والظروف المحيطة ، وبالأذواق والعادات بل والجو إلى حد كبير ، ومن هنا لا نستطيع أن نضع معياراً واحداً يمكن به تقويم مزاج الفرد .

فإذا قلنا أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد ما يستهلكه الفرد من سلعة معينة وضربنا مثلاً بالمسافر الذى قرر أن يتناول ٣ كوبات من اللبن فى وجبة واحدة .

لا شك أن منفعة الكوبة الثانيه أقل من الأولى . لأنه لو قوم الكوبة الأولى بـ ١٠٠ وحدة من المنفعة فإنه يقوم الكوبة الثانية بـ ٥٠ وحدة من المنفعة والكوبة الثالثة بـ ٣٠ وحدة من المنفعة ، وهذا الفرض الخاص بتناقص المنفعة الحدية قائم على أساس أنه يتناول الكوبات من اللبن ، الكوبة تلى الأخرى ، أى أنه يتناولها كجرعات متتابعة فى وقت واحد أثناء الوجبة الواحدة. ولكننا لو افترضنا أن هذا المسافر يتناول هذه الكوبات الثلاث على وجبات ثلاث فإنه لا يمكن أن تنتهى إلى النتيجة السابقة وهى أن منفعة الحدية الكوبة الثانية التى يتناولها فى وجبة الغذاء أقل من منفعة الحدية للكوبة الأولى التى تناولها فى الإفطار. وكذلك فإن الكوبة الثالثة التى فى وجبة العشاء منفعتها الحدية أقل من المنفعة الحدية للكوبة الثانية.

لقد تغيرت الظروف بتغير الفرض ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك وحدة متصلة بين هذه الكوبات الثلاث. وفى هذه الحالة إذا كان من المعقول أن نقول أن منفعة الكوبة التى تناولها فى وجبة الغذاء تعادل منفعة الكوبة التى أخذها فى وجبة الإفطار وكذلك تتعادل هذه مع منفعة الكوبة الثالثة التى أخذها فى وجبة العشاء ، فإننا لا يمكن أن نقول أن منفعة الكوبة الثانية أقل من الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية لأنه فى هذه الحالة كان ينظر الشخص إلى ثلاث أكواب كوحدة واحدة فى حين أن الوضع قد تغير تماماً فى الحالة الثانية ، إذ أصبحت كل كوبة مستقلة تماماً عن الأخرى لتغير الظروف التى يتناول فيها الكوبة الأولى عن الظروف التى يتناولها فيها الكوبة الثانية والثالثة. وهكذا إذا كان قانون تناقص المنفعة الحدية صحيحا من حيث المبدأ ، فإنه لا يكون صحيحا إذا تغيرت الظروف.

٢ - عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب

لو تصورنا حالة المسافر على أنه كان من الظمأ بحيث كاد أن يهلك فإن الجرعة الأولى من الماء التى يتناولها ، لا يمكن أن تكون منفعتها الحدية أكبر من منفعة الحدية للجرعة الثانية ، بل العكس طالما أنه فى ظروف غير عادية من العطش فإن الجرعة الأولى قد تجعله مضطرا لتناول الجرعة الثانية وإلا هلك ، ومن هنا فطالما أننا فى ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المتتالية تزيد حتى يبدأ الوصول إلى الوضع الطبيعى ثم تأخذ بعد ذلك الوحدات فى التناقص. فمثلا عندما تطالع العناوين البارزة فى الصحف ، هذه العناوين قد تدفعك إلى شراء الجريدة إذا لم تكن معك ، ثم إلى الوقوف لقراءتها فى الطريق حتى تحيط بها ، ثم تترك باقى التفاصيل

إلى ما بعد هذا الوضع الذى يصل فيه الإنسان إلى الوضع الطبيعى من المعرفة بالمعلومات نسميه بالحد الأنسب. وهو الحد الذى يشفى غليل الإنسان من اللهفة على القراءة. هذا الحد يمكن تعريفه بأنه هو الحد الذى يحس عنده الفرد بأن أمس حاجاته قد قضيت.

٣ - ظهور استعمالات جديدة

عناك شرط ثالث لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغير استعمال السلعة فإذا ظهرت استعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه. فكلنا نستعمل الماء للشرب ولا شك أن الكوبة الثانية منفعتها الحدية أقل من المنفعة الحدية للكوبة الأولى ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذى لديه فى المنزل بعضه للشرب وبعضه لغسيل الأوانى ، فى هذه الحالة لا يمكن لنا أن نقول أن الكوبة الثانية المستعملة فى غسل الأوانى منفعتها أقل من منفعة الكوبة الأولى المخصصة للشرب ، وإنما كل ما يمكن أن نقوله أنه طالما أن هذا الرجل قد قرر استخدام الماء بالتخصص على النحو السابق فإن منفعة الجرعة الأخيرة من الماء المستعمل للشرب تعادل منفعة القطرة الأخيرة من الماء المستعمل فى غسل الأوانى.

٤ - حالة تكامل السلع بعضها مع بعض

هذه الحالة لا تختلف عن حالة ضرورة وصول المستهلك إلى الحد الأنسب. فإذا كانت هناك سلع وإن تعددت وحداتها تكمل بعضها البعض الآخر فلا يمكن أن نقول أن الوحدة الثانية منفعتها الحدية أقل من الأولى ، إذ لا منفعة للأولى بدون الثانية ، فمثلا السيارة تحتاج إلى أربع عجلات. هذه الأربع عجلات يجب أن ننظر إليها كوحدة واحدة فى هذه الحالة لا نستطيع أن نقول أن منفعة الحدية للعجلة الثانية أقل من منفعة الحدية للعجلة الأولى أو الثالثة أقل من الثانية ، وهكذا لا يسرى هذا القانون فى حالة تكامل السلع بعضها مع البعض إلا بعد الحد الذى نصل فيه إلى الحد الأنسب.

٩ - نقد نظرية المنفعة الحدية

هذه النظرية بالرغم من سلامة الأسس التى بنيت عليها ، وبالرغم من انها استطاعت أن تحل لغز القيمة فإنها مع ذلك لم تسلم من النقد.

وأهم الانتقادات التى توجه إلى هذه النظرية هى :

١- تركز هذه النظرية على إمكان قياس المنفعة وهذا لم يثبت صحته للأن.

٢- نظرية طلب وأهملت جانب العرض.

ويمكن تحليل هذين النقدين على الوجه الآتى :

أولا : أصحاب هذه النظرية يتحدثون وكأن فى الإمكان قياس المنفعة ، فقد تزعم مارشال ومن بعده روبرتسون مدرسة قالت بأنه من الممكن إيجاد مقياس موضوعى لقياس المنفعة الحدية. ولكن قامت فى وجه هذه المدرسة مدرسة مناهضة تزعمها هيكس تقول بعدم إمكان قياس المنفعة قياسا كميا ، وإن كان من الممكن قياسها قياسا نسبيا ولذلك عدلت هذه المدرسة عن طريقة المنفعة الحدية لقياس توازن المستهلك إلى استخدام فكرة منحنيات السواء.

ثانيا : اهتمت هذه النظرية بجانب المستهلك ، ورأت أن القيمة تحدد على أساس المنفعة الحدية وتركت جانب العرض. وهذا غير صحيح. إن تحديد القيمة يقتضى أن تتوافر السلعة أولا. وإذا كانت الحاجة هى السبب فى إيجاد السلعة ، فإن الحاجة لا نضعها ماديا ، وإنما توجد بمجرد الطلب عليها ، ولذلك كان من الضرورى استخدام الموارد الاقتصادية لإبرازها إلى حيز الوجود ، وهذا يمثل جانب العرض. من الواضح إذن أن تفسير القيمة لن يحقق أهدافه إلا إذا أخذت النظرية جانب العرض بجانب الطلب ومعنى ذلك أن أى نظرية تعتمد على جانب الطلب فقط تكون نظرية قاصرة شأنها فى ذلك شأن النظرية التى أخذت بجانب العرض فقط. ولهذا بنيت النظرية الحديثة فى القيمة على أساس الجمع بين كل من الطلب والعرض فى نظرية واحدة. والفضل فى ذلك يرجع إلى الفريد مارشال الذى جمع بين الأفكار المختلفة عن ا لقيمة وأوضح أنها لا تتناقص فيما بينها.

فقد نجح بلا شك فى إيضاح أن الطلب - الذى يستند إلى المنفعة ، والعرض - الذى يستند إلى نفقات الإنتاج - يقرران فيما بينهما القيمة. مثلهما فى ذلك مثل حدى المقص اللذان يقطعان معا الورقة ولا يمكن تحديد أى منهما هو الذى قطع الورقة.

١ ـ تحفظات أنصار فكرة المنفعة الحدية

وفى ختام هذا الموضوع يتعين علينا أن نتلمس مسلك الذين اتخذوا المنفعة الحدية أساسا لقياس درجات الإشباع من واقع دراساتهم والقيود التى فرضوها أثناء البحث.

فمارشال عندما قام بتحليل موضوع المنفعة وإمكان قياسها قال بأن المنفعة تتناقص باستهلاك وحدات متتالية من سلسلة معينة. وهذا يعتبر صحيحا طالما تتبعنا التحفظات التالية :

١ـ المنفعة الحدية هى مسألة شخصية (نفسانية) أولا وقبل كل شىء.

٢ـ المنفعة الحدية للنقود ثابتة.

٣ـ التغيرات فى الكميات المستهلكة من إحدى السلع (وقد استخدم فى تحليله سلعة الشاى) هى تغيرات ضئيلة جدا.

٤ـ السلعة موضوع البحث لا تمثل إلا جزءا من دخل المستهلك.

٥ـ قام تحليله على استخدام سلعة واحدة فقط.

٦ـ عدم إمكانية قياس المنفعة الحدية للوحدات الأولى من السلع.